

الجيش القلق

دوافع رفض الاحتياط الاسرائيلي للخدمة

4	المقدمة
4	أولاً، وضعية الجيش الإسرائيلي
5	ثانياً، دوافع رفض الخدمة
5	- الدافع السياسي
7	- الدافع الوظيفي (التقسيم الطبقي المهني / الديني)
7	- دافع رفض التمييز
8	تآكل فكرة "جيش شعب"
9	ثالثاً، نهاية الجيش

المقدمة

أخطر الأضرار التي نجمت عن الأزمة السياسية في الكيان المؤقت لحقت بالجيش الإسرائيلي كمنظمة كانت دائماً فوق كل الخلافات الداخلية. الضرر شديد بشكل خاص في نظام الاحتياط ولا سيما في وحدات النخبة التطوعية - الفرق الجوية والوحدات الخاصة وأنظمة الاستخبارات. ويوجد كبار الضباط صعوبة في التوازن بين ضرورة حماية جيش الدفاع الإسرائيلي من الأثر السام للصراع، وتعاملهم مع المحتجين (كثير منهم من أفضل المقاتلين وقادة الجيش). إن حالة رفض الخدمة تلحق ضرراً خطيراً بنسيج العلاقات الدقيقة داخل الوحدات، والتي تفتقر للتماسك، وعدم المعرفة في استخدام السلاح، والتفرقة الإثنية بين المقاتلين، وعدم الإيمان بصواب الطريق، مع تمييز في الدين والعرق والجنس، ومع تمييز بين اليمين واليسار والمتدينين والعلمانيين، إذ ستكون هذه ضربة قاتلة لدوافع المقاتلين ولروحهم القتالية، في أعماق الوحدات نفسها.

وبالرغم من تعليق عملية تعديل النظام القضائي لتهدئة الوضع الداخلي للجيش وتهدئة الاحتجاجات، والتي "ربما" تعيد الكثير من الاحتياط إلى الخدمة، ولكن ما حصل يشير إلى هشاشة البنية اليهودية، وحساسية وضع الجيش تجاه تقدم التيار اليميني في المستقبل.

وفي هذه الورقة، عرض لوضعية الجيش الإسرائيلي والدوافع التي أدت إلى اتخاذ آلاف الجنود قرار رفض الخدمة العسكرية، وكذلك عرض لمؤشرات تفكك ونهاية الجيش.

أولاً، وضعية الجيش الإسرائيلي

يمر الكيان المؤقت حالياً بأخطر أزمة سياسية منذ إنشائه قبل 75 عاماً. إذ بدأ يواجه تهديداً جديداً وعالي المخاطر وهو تفكك التضامن الداخلي للجيش الإسرائيلي والذي ظهر من خلال رفض الجنود الإسرائيليين من قوات الاحتياط الالتحاق بالخدمة العسكرية، وإعلان آخرين الانسحاب من الجيش. ومثل إعلان الطيارين الاحتياطيين في سرب الطائرات المقاتلة رقم 69 التابع لسلاح الجو الإسرائيلي - بأغلبية ساحقة - أنهم لن يبلغوا عن الخدمة الاحتياطية، بداية الانهيار الجليدي الذي تخشاه الحكومة. ذكرت صحيفة "هآرتس" أن جيش الدفاع الإسرائيلي لاحظ انخفاضاً كبيراً في عدد القوات البرية التي تقوم بواجبات الاحتياط. في اللواء 551 المؤلف من جنود المظلات النخبة، أبلغ 57% فقط من جنود الاحتياط عن الخدمة هذا الأسبوع - بانخفاض كبير عن نسبة المشاركة المعتادة البالغة 90%. كانت الوحدة تتوقع نسبة إقبال بلغت 78% من بين 700 من جنود الاحتياط التابعين لها وسط معارضة جهود الحكومة لتقييد سلطة المحكمة العليا بشكل جذري، لكن مسؤولي الجيش شعروا بـ"الفزع" عندما علموا أن نطاق الاحتجاج قد ذهب إلى أبعد مما توقعوا. وأفادت القناة 12 أن ضباط الصف في شعبة العمليات الخاصة في المخابرات العسكرية أخطروا الجيش الإسرائيلي بأنهم يخططون لإلغاء عقودهم إذا تم تمرير الإصلاح القضائي حتى لو اضطروا لدفع الغرامة المالية المتوجبة عليهم في حين إلغاء العقود.

في نهاية الأسبوع الماضي، في أعقاب تصريح رئيس وزراء العدو "نتنياهو" بأن العمليات التشريعية ستستمر كما هو مخطط لها (مع التركيز على التغيير في تشكيل لجنة تعيين القضاة)، أعلن المئات من جنود الاحتياط الإضافيين عن تعليق خدمتهم التطوعية، معظمهم من سلاح الجو، حيث هناك قلق حقيقي لدى الكيان من حدوث ضرر كبير في كفاءة السلاح، والتحقق بهم آخرون من نظام العمليات الخاصة، ووحدات السايبر (الوحدة 8200)، بالإضافة إلى مجموعات كبيرة من الأطباء والأخصائيين النفسيين في الاحتياط.

ومن أبرز هؤلاء الضباط ضباط الوحدات التكنولوجية، حيث يجد الجيش "الإسرائيلي" بالأصل صعوبة في الاحتفاظ بالأفضل منهم في الخدمة الدائمة بسبب المنافسة الشديدة في الأجور والظروف من قبل شركات التكنولوجيا في السوق المدنية، إذ عبّر مسؤول أمني كبير أنّ ذلك يمثل "ضرر حقيقي، وسيستغرق وقتاً طويلاً لإصلاحه".

ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام العبرية، تواجه كل وحدة من وحدات الجيش الإسرائيلي تقريباً - بما في ذلك الكوماندوز سيبرت متكامل وقوات النخبة الأخرى - تمرداً من الداخل. وبحسب ما ورد، فإن مجموعات الدردشة الداخلية في الجيش تغرق بالجنود العاديين الذين يقولون إنهم إما يرفضون أو سيرفضون الخدمة إذا نجح الانقلاب القضائي. كان الخلاف في سلاح الجو - أحد أكثر الفرق احتراماً في الجيش الإسرائيلي - مصدر قلق خاص للقيادة العسكرية، إذ وجّه قادة سابقون في سلاح الجو، رسالة إلى رئيس الحكومة يطالبونه فيها بوقف "الانقلاب القضائي". وتوجّه هؤلاء، إلى بنيامين نتيناهو، بالقول: "نتابع بقلق عميق الإجراءات الجارية في إسرائيل وفي سلاح الجو. وانطلاقاً من معرفتنا العميقة بالثقل المركزي والخاص الذي يشكّله سلاح الجو على الأمن القومي، وهو ما تدركه جيداً، فإننا قلقون من عواقب هذه الإجراءات والخطر الجسيم والملموس الذي تمثله على الأمن القومي لدولة إسرائيل". وجاء في الرسالة التي وقّعها قادة سابقون، في مقدمتهم عميكام نوركين، وأمير إيشل، بالإضافة إلى كل من عيدو نحشتان، إليعازر شاكيدي، داني حالوتس، إيتان بن إياهو، هرتسل بودنغر، دان تولكوفسكي، دافيد عفري، أبيهو بن نون، وغيرهم، أن "جوهر قوّة السلاح يتمثل في التماسك الخاص لقواته وعناصره النظاميين والاحتياطيين"، وأن "عناصر سلاح الجو جميعهم مدفوعون بإحساسهم العميق بالواجب"، وهم يؤكّدون "دعمهم لقائد سلاح الجو وعناصره في هذا الوقت العصيب". ووجّهت الرسالة بعد يوم واحد من إعلان 37 طياراً من أصل 40 يخدمون في قوات الاحتياط، عدم امتثالهم للمشاركة في تدريبات مقرّرة يوم الأربعاء 3-8-2023، وأنهم، بدلاً من ذلك، سينضمّون إلى الاحتجاج ضدّ خطة "تقويض السلطة القضائية" في التظاهرات أمام مقرّات الوزارات المختلفة. وصدر الإعلان في بيان مشترك وقّعه الطيارون من "سرب المطارق" المتخصّص في مهاجمة أهداف بعيدة، وفيه أبلغوا قائد السرب، المؤلّف من طائرات حربيّة من طراز "أف - 15 آي"، والذي يتخذ مقرّاً قاعدة "حتسريم" الجويّة في بئر السبع، بالقرار. ودفع ذلك مسؤولين في الجيش إلى الإعراب عن خشيتهم من أن تتّسع ظاهرة رفض الامتثال للخدمة، خصوصاً في سلاح الجو الذي ينفذ 50% من طيّاري الاحتياط فيه الهجمات الجويّة الإسرائيليّة، طبقاً لما نقلته "القناة"، لافتةً إلى أن قيادة الجيش قرّرت تجنّب اتّخاذ إجراءات تأديبية بحقّ الراضين، حتى لا يتطوّر الأمر إلى صدام من شأنه أن يوسّع الظاهرة.

كما تشير التقديرات الإسرائيليّة إلى أنه من المتوقع حدوث انخفاض حاد في الدافع للخدمة بشكل عام، والخدمة القتالية بشكل خاص، بسبب شعور الكثيرين بأن العمليات التشريعية ستضر بالديمقراطية. في الجيش يلاحظون بالفعل العلامات الأولى لذلك، ويقدرّون أنه من المتوقع أن تتوسع الظاهرة في حال استمرّ التقدم في التشريعات، وقد تصل إلى أزمة حقيقية بما في ذلك رفض الكثيرين التجنيد.

لماذا أصبح الأمر خطيراً؟ لأن هناك حالة متسعة من الرفض، تؤثر على الوعي، وهذه الحالة تُعدي بعضها بعضاً، وتجرّ الكيان المؤقت نحو الفوضى وفقدان السيطرة (إذ سجل خلال شباط وآذار 2023 آلاف الحالات من الرفض للخدمة من قبل جنود الاحتياط)، ولأن وجود "إسرائيل" يعني وجود الجيش، فمن دونه ستتحقق نبوءة الزوال. وبحسب صحيفة معاريف العبرية فإنّ الجيش الإسرائيلي قلق للغاية بشأن هذا الاحتمال، حتى إن قسم العلوم السلوكية يجري دراسة موسعة هذه الأيام حول مدى انتشار الظاهرة في الخدمة النظامية والدائمة والاحتياط، وعواقبها المحتملة على المستقبل.

ثانياً، دوافع رفض الخدمة

مجموعة من الدوافع أدت إلى اتخاذ الآلاف من جنود الاحتياط قرار رفض الخدمة العسكرية، وذلك على الصعيد السياسي - الأمني والوظيفي (تقسيم طبقي- مهني- ديني)، وتآكل فكرة "جيش شعب"، إلا أن أكثر ما يقلق الجيش هو دافع رفض التمييز.

1- الدافع السياسي

يرى الجيش الإسرائيلي أن الإصلاحات القضائية تهدد الديمقراطية في الكيان. إذ قال اللفنتانت كولونيل (احتياط) رون شيرف، أحد مؤسسي جماعة الإخوة في السلاح: "إن جيش الشعب موجود فقط في الديمقراطية. نحن نتظاهر في الشوارع منذ 11 أسبوعاً. السلطة التنفيذية ذات السلطة غير المحدودة هي دكتاتورية. نحن خائفون منها. إذا تم سن قوانين الديكتاتورية، فلا يمكن أن يوجد جيش شعبي". وأدلى آلاف الجنود الإسرائيليين وجنود الاحتياط بتصريحات علنية أعلنوا فيها عن نيتهم رفض الخدمة العسكرية في حال تمرير تشريع الحكومة. يحتوي أحد هذه التصريحات على أكثر من 250 توقيعاً من جنود الاحتياط، وجميعهم من وحدة العمليات الخاصة في الجيش، مشيراً إلى أن التشريع يهدف إلى "جعل السلطة القضائية فرعاً سياسياً وغير مستقل، أي نهاية للديمقراطية الإسرائيلية". حصل بيان الرفض الثاني المماثل على أكثر من 500 توقيع من جنود الاحتياط، وجميعهم من "الوحدة 8200"، وهي وحدة استخبارات غالباً ما تُقارن بوكالة الأمن القومي الأمريكية.

وقال مسؤول كبير عن الشبان الذين سيُجنّدون في الأفواج القادمة: "إنهم يشاركون في المظاهرات لأن التشريعات بالنسبة لهم حرب على الوطن"، مضيفاً بأنه "لا يهم ما إذا كان هؤلاء الشبان على صواب أو خطأ، فنحن لا نعرف كيف نجيب على شعورهم هذا". وأوضح المسؤول، بأنه "هؤلاء شباب متميزون، يقومون بالخدمة لمدة عام ويدرسون كلية تحضيرية لما قبل الخدمة العسكرية، ويخدمون في أفضل الوحدات، بما في ذلك في القيادة، لكنهم يشعرون الآن أن وطنهم وقيمهم في خطر".

2- الدافع الوظيفي (التقسيم الطبقي المهني/ الديني)

بحسب التحليلات العبرية والتي تنشر بشكل غير مسبوق انتقادات للجيش العدو وبنيته، فإن الجيش الإسرائيلي يعاني من مشاكل وظيفية كثيرة ومتراكمة، استغل بعض المجندين الوضع السياسي من أجل التعبير عن امتعاضهم من هذه المشاكل الوظيفية ومنها مشكلة الرواتب المنخفضة. وذكر تحليل لصحيفة معاريف أن المشكلة الوظيفية الأساسية في الجيش هو نموذج الخدمة الدائمة، وانعدام الأمن الوظيفي، الذي أوصل "الجيش الإسرائيلي" إلى مستوى ضعيف من المعايير لا يرغب "الجنود الجيدون" المشاركة فيه. كذلك انهيار الثقافة التنظيمية والإدارية والقيادية، وعدم الانضباط، وعدم التحقق من الأوامر، وغياب الرقابة والمتابعة، وعدم تعلم الدروس، وثقافة الكذب في التحقيقات، كذلك انعدام التحفيز، و تراجع الروح القتالية. وبشكل عام هناك فجوة في القوى البشرية المهنية نتيجة التقلصات، والتي لا تسمح بتنفيذ خطط العمل والمهام بشكل صحيح. كما يعاني الجيش من نقص إدارة الروتين والمعايير السيئة وغير ذلك. كل هذ العوامل تم استغلالها تحت عنوان الحفاظ على الديمقراطية والذي تم ترجمتها واقعياً في رفض الخدمة العسكرية. ويذكر مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS إن "التقسيم الطبقي المهني بين مجموعات مختلفة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، يتكاثر إلى حد كبير بل ويزيد من التقسيم الطبقي الاجتماعي في البلاد بمرور

الوقت. وتساهم هذه الظاهرة في الشعور بالإحباط بين الجنود في الوحدات الميدانية، لا سيما في ما يتعلق بحوادث الاحتكاك العنيف مع السكان".

ويتزايد عدد الإسرائيليين الذين استثنوا من التجنيد. ويشمل اليهود الأرثوذكس المتطرفين الذين يخضعون للدراسات الدينية، والنساء المتدينات. كما أن الإعفاءات النفسية والجسدية آخذة في الارتفاع، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الشباب ذوي الدخل المنخفض الذين يسعون إلى هذه الأشكال الأسهل من الإعفاء حتى يتمكنوا من الاستمرار في إعالة أسرهم. يخدم حوالي نصف الإسرائيليين الشباب فقط في الجيش. وفي استطلاع عام 2019 لبرنامج "إسرائيل لليهود الإسرائيليين" وجد أن الشباب الإسرائيليين أفادوا بوجود أصدقاء أكثر لم يخدموا في الخدمة. ووجد الاستطلاع أيضًا أن الأشخاص ذوي الدخل الأقل من المتوسط كانوا أكثر عرضة بمرتين من أولئك الذين لديهم دخل أعلى من المتوسط ليكون لديهم أصدقاء لم يخدموا في الجيش، مما يشير إلى تأثير الطبقة على معدلات التجنيد.

وذكر أكثر من 60% من المشاركين في الاستطلاع أن خدمتهم العسكرية لم تساعدهم في العثور على عمل. ولكن كان هناك اختلاف ملحوظ بناءً على نوع الخدمة. يعتقد أكثر من نصف الأشخاص الذين خدموا في مناصب استخباراتية أن خبرتهم العسكرية ساعدتهم في حياتهم المهنية، لكن 33% فقط من الجنود المقاتلين وربع الأشخاص في أدوار أخرى شعروا بنفس الشيء. نظرًا لأن الخلفية الاقتصادية للفرد يمكن أن تؤثر على موقعه في الجيش، فقد تدعم الخدمة العسكرية عدم المساواة بدلاً من الحد منها.

وينقسم الجيش إلى شريحتين أساسيتين: الشريحة الصهيونية الدينية وشباب من الضواحي الاجتماعية. بحسب كلام عنبر غيتي، مدير عام سابق في حركة "أحري" في مقال منشور في ذا ماركر، يقول "أن ثمة علاقة وثيقة بين التركيبة الاجتماعية للوحدات المقاتلة الأساسية للجيش الإسرائيلي ونوع العمل المطلوب من جنودها تأديته، وبين مواقفها السياسية. بينما يشعر من يعرض حياته للخطر من أجل الدولة بأنه متروك ومذلول. ظروف خدمتهم هي الأصعب، بالتأكيد ليس لديهم مكافأة مالية، وحتى لا ينتظرهم تقدير أو مديح. في عملية ثابتة، خسر شعار "جندي حربي" قيمته في المجتمع الإسرائيلي. اليوم، الأفضل يذهبون إلى 8200 أو إلى وحدة عسكرية خاصة [سييرت]، ومن يأتي إلى الضواحي يعتبرون كغير جيدين إلى حد كاف لقبولهم في وظائف إعتبارية أكثر. بحسب المعطيات التي جلبها عضو الكنيست عوفر شلح في اقتراح نموذج تجنيد جديد، نُشر في إطار معهد أبحاث الأمن القومي- ينعكس انخفاض حاد ومتواصل في نسبة الذين يخدمون في كل دورة. إذا كان في الـ 1990 لم يتجنّد 16% من الرجال اليهود في الدفعة، تضاعفت النسبة منذ ذلك الحين- واليوم لا يتجنّد ثلثهم. نصفهم حريديم فقط (16% من الدورة)، يُعفون على قاعدة "توراتهم عملهم". للبقية الذين لا يتجنّدون أسباب مختلفة عن ذلك، على رأسها إعفاء نفسي. 12% من الرجال حصلوا على إعفاء نفسي في الـ 2020، سجلت للعلمانيين، من أجل التهرب من الخدمة العسكرية".

3- دافع رفض التمييز

أشار المسؤولون الأمنيون إلى أنه بالإضافة للأزمة المحيطة بالتشريع القانوني، يمكن أيضًا إضافة نية الأحزاب الحريدية المتطرفة مساواة الخدمة العسكرية بالدراسة في المدارس الدينية، ومكافأة أولئك الذين يخدمون ويدرسون، ووفقًا لذلك يرى الكثيرون في جيش العدو أن هذه الاقتراحات غير أخلاقية، ومدمرة لنموذج "جيش الشعب"، وغير عادلة، وقد "لا يرغب الشباب في الخدمة والقتال وقد يؤدي هذا إلى رفض جماهيري يقوض أسس الجيش والأمن".

بحسب مشروع قانون إعفاء المتدينين من الخدمة الذي نشر على موقع "الكنيست" الإلكتروني، فإن "كل من يندّر نفسه لدراسة التوراة كمن يؤدي خدمة مهمة لصالح الدولة". ويجاهر ممثلو الأحزاب التي صاغت نص

مشروع القانون بأنه يعني إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، ومساواتهم بالجنود، ويؤسس لتوفير بيئة قانونية تسمح بحصول طلاب المدارس والمعاهد الدينية على نفس الحقوق الاقتصادية التي يحصل عليها الجنود والضباط الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية. وإلى جانب أن مشروع القانون يلزم الطلاب العلمانيين بدراسة التوراة بغض النظر عما إن كانت لديهم، أو لدى أولياء أمورهم، رغبة في ذلك أم لا، فإنه يكرس عدم المساواة بين العلمانيين وأتباع التيار الديني الحريدي، وإن كان الشاب الإسرائيلي يؤدي الخدمة العسكرية الإجبارية بمجرد بلوغه سن الثامنة عشرة، ليخدم الرجال ثلاثة أعوام والنساء عامين، فإن القانون الجديد يضيف شرعية قانونية على تملص أتباع التيار الحريدي من الخدمة العسكرية لأنهم "ينذرون أنفسهم لتعلم التوراة ويوفر بيئة قانونية لهم للحصول على مخصصات مادية كبيرة لمجرد تفرغهم لتعلم التوراة".

وصف "المركز الإسرائيلي للديمقراطية" ما اعتبره "قانون تعليم التوراة"، بأنه "قانون التملص من الخدمة العسكرية"، وأنه "ضمانة لتكريس انعدام المساواة الاجتماعية بين الإسرائيليين".

وفي تقدير موقف نشره المركز الإسرائيلي للديمقراطية، لفت إلى أن "القانون يمس بشكل خطير بتوجه الدولة لاقتناع المدارس التابعة للتيار الحريدي بتدريس المواد الأساسية، مثل الإنكليزية، والرياضيات، والعلوم. الدولة لن يكون بوسعها التمييز في دفع المخصصات المالية للمدارس على أساس طابع المواد التي تدرسها، بحيث تحصل المدارس الحريدية على نفس الموازنات التي تحصل عليها المدارس التي تدرس المواد الأساسية". وحذر المركز من أن "سن القانون سيسهم في تكريس الصدع المجتمعي والاستقطاب الداخلي، إذ من المفترض أن يتم سن القوانين الأساسية عندما تحظى بإجماع شعبي، وتكون لدعم أجنادات يمثل تبنيتها قاسماً مشتركاً بين مكونات المجتمع".

من الواضح أن هذا القانون سيعزز التفكك الداخلي للجيش الإسرائيلي، ومن الممكن أن يفضي إلى بلورة تيار معادي للتيار الحريدي داخل الجيش والذي سيعزز التصدع الداخلي وكذلك سيؤدي إلى تراجع الروح القتالية للجيش وتراجع المستوى العسكري للكيان. إذ لا يرغب المجند العلماني أو المتدين الصهيوني في أن يعمل في الخدمة ويحصل على نفس حقوق وامتيازات المجند الحريدي الذي يقضي وقته بعيداً عن الخدمة وبعيداً عن الضغط النفسي والمعنوي وبقرع عائلته وأصدقائه. الأمر الذي سيؤدي إلى تصادم بين مؤسسة الجيش التي تعاني من التمييز واللامساواة مع الحكومة الحالية التي يغلب عليها اليمين المتطرّف والذي يدعم التمييز واللامساواة داخل صفوف الجيش. سيناريو تصادم مؤسسات الدولة مع الحكومة، هو السيناريو الأخطر على وجود الكيان.

4- تآكل فكرة "جيش شعب"

صوّر دافيد بن غوريون الجيش الإسرائيلي على أنه "جيش الشعب"، والذي بموجبه ينطبق التجنيد الإجباري على الجميع ويعكس سياسة "بوتقة الانصهار" لتنوع المجتمع الإسرائيلي. على مر السنين، أدى نموذج الجيش إلى تآكل الشعب الإسرائيلي، بطريقة تثير التساؤل عن دور الجيش الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي. ويتجلى ذلك من خلال بيانات التوظيف التي تشير إلى انخفاض حاد في معدل المجندين الذي وصل إلى نقطة متدنية في عام 2020 مع 67% فقط من المطلوب تجنيدهم.

أشارت دراسة نشرها مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS أن ثقة الجمهور في جيش الدفاع الإسرائيلي هي الأصل الاجتماعي القومي الرئيسي، الذي يسمح له بتعبئة الدعم والموارد والموظفين ذوي الجودة، حتى في الظروف التي تهدد فيها الاحتياجات المدنية أقدميتها كنظام عام. وأن عدد من الأحداث من مختلف المجالات قد تراكمت، الأمر الذي قد يعكس اتساع الفجوات بين المواقف في الجمهور فيما يتعلق بطريقة

إدارة الجيش الإسرائيلي وعرض الجيش لنفسه حول هذه القضايا. يمكن لهذه الأحداث أن تفسر تراجع مستوى ثقة الجمهور وبعض من يخدمونه في الجيش، وفي نفس الوقت تثير الشكوك حول وعي ودرجة فهم قادة الجيش الإسرائيلي لأهمية وحساسية الكامنة بين علاقته مع المجتمع الإسرائيلي ومكوناته المختلفة. وأوصت الدراسة إلى أن على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يتحمل المسؤولية ويؤدي إلى تقليص الفجوة بتواضع فيما يتعلق بقدراته العملية والشفافية فيما يتعلق بسلوكه، ليثبت للجمهور أنه لا يزال جيش الشعب. وفقاً لاستطلاعات الرأي العام حول المخاطر الذي يشعر فيها "الجمهور الإسرائيلي"، تبين أن هناك تآكل أو شك في مصداقية القيادة في جيش الدفاع الإسرائيلي بين أولئك الذين يخدمون فيه، وخاصة بين صفوف القيادة وأفراد الاحتياط. وكذلك بين أولئك الذين يتجهون إلى التجنيد. مجموعة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي يبحث عن طرق مختلفة لتجنب التجنيد الإجباري على سبيل المثال، من خلال إعفاء قائم على أساس مرض عقلي أو نفسي ويتلقى دعماً لهذا من بيئته الاجتماعية. وبحسب معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي فإن المواطنين مختلف الشرائح والطبقات، تتآكل دافعيتهم للخدمة بشكل عام، والخدمة القتالية والخدمة الدائمة بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، هناك انتقادات علنية متزايدة للجيش الإسرائيلي كمنظمة (على عكس الهيئة التي تؤدي دورها الأمني). وقد ساهمت الأزمات المختلفة، بما في ذلك قضية المعاشات التقاعدية للضباط المتقاعدين وشروط الخدمة، في انخفاض الثقة في جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل عام (انخفاض بنسبة 12% في استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلي في كانون الثاني 2022).

ثالثاً، نهاية الجيش

تحدّث وسائل الإعلام العربية بكثرة عن "تفكك الجيش الإسرائيلي" والذي سيؤدي إلى نهاية "إسرائيل". فبحسب صحيفة معاريف العبرية فإن إهمال المسؤولين على مرّ السنين للجيش الإسرائيلي أدى إلى جيش "غير صالح للحرب". وقالت الصحيفة: "في الحرب القادمة ستطلق صواريخ ثقيلة ودقيقة وغير دقيقة وطائرات بدون طيار على قواعد سلاح الجو، والمدارج والمطارات التي توجد بها الطائرات ومراكز التحكم، وسوف تُحدث دماراً كبيراً في القواعد، حرائق وجرحى وقتلى وشظايا وحفر كبيرة على مدرجات إقلاع الطائرات ما سيوقف قدرة الطائرات على الإقلاع. إن كئيب الإمداد الوظيفي التي تم إنشاؤها في القواعد الجوية قبل 11 عاماً، والتي كان دورها المساعدة في ردم الحفر، وجمع الأنقاض من مدارج إقلاع الطائرات، وإطفاء الحرائق وإنقاذ الجرحى، تفككت تماماً بسبب عدم اهتمام قادة سلاح الجو بها في السنوات الـ 20 الماضية، هذا تهاون وإهمال لن ينسى أبداً وسيدرج في كتب التاريخ إلى الأبد. الجيش البري أيضاً تم تقليص قواته من قبل رؤساء الأركان في السنوات الـ 20 الماضية، على افتراض أن الحروب الكبرى قد وُلّت. حتى عندما ازداد التهديد من حولنا إلى أبعاد مروعة، لم يرغبوا في مواجهة الحقيقة، واستمروا في تقليص الجيش وفقاً لفهمهم "جيش صغير تقني وفتاك"، والنتيجة هي أن الجيش البري مهترئ تماماً، وجيش الاحتياط غير مدرب ولم يستوعب أسلحة جديدة، وفقد ثقته في القيادة العليا لـ "الجيش الإسرائيلي" وبثلاث كلمات "غير صالح للحرب". حتى الوحدات النظامية لم تستوعب وتطبق التكنولوجيا التي تم شراؤها بمئات الملايين من الشواكل وأكثر، ضمن خطة "توفاه" متعددة السنوات بقيادة رئيس الأركان السابق "كوخافي"، لم تنمو ولم تنجح.

الجهة الداخلية، التي ستكون الساحة الرئيسية في الحرب المقبلة، قد أهملت وضاعت بين المستوى السياسي والمستوى الأمني، لم يتم أعداد السلطات المحلية لتصمد أمام آلاف القذائف والصواريخ التي ستطلق كل يوم على المراكز السكانية والبنى التحتية للكهرباء والمياه والوقود والغاز، وقواعد الجيش والمواصلات والبنى التحتية الاقتصادية والمؤسسات الحكومية، وستسبب بخسائر فادحة في مئات المواقع المدمرة كل يوم. لقد قام "الجيش الإسرائيلي" بخصخصة أهم وحدات الدعم اللوجستي والصيانة إلى أكثر من ألف مصنع مدني أساسي، وهي المسؤولة عن توفير الذخيرة والوقود والغذاء وقطع الغيار وإصلاح الأسلحة وصيانتها أثناء الحرب. أصبح الجيش يعتمد بشكل كامل على المصانع الأساسية، والتي بدونها لن يكون الجيش قادراً على العمل لأكثر من بضع ساعات في حرب متعددة الساحات. وفي وثيقة صدرت من قبل وزارة الجيش قبل أشهر قليلة، ورد أن 60% من المصانع الأساسية غير مؤهلة للقيام بواجباتها في الحرب. والسبب أن الجيش لم يدها بمخزون طوارئ من المواد وقطع الغيار، وفي 70% منها لا يوجد تخصيص مهام.

لذلك لا يعرف العمال من يحتاج إلى التجنيد في الجيش، ومن يجب أن يبقى في المصنع أثناء حالة الطوارئ، ما سيؤدي إلى فوضى تامة، وانعدام السيطرة واختلال وظيفي، عزل الجيش نفسه وهروب من المسؤولية.

اليوم يواجه "الجيش الإسرائيلي" أخطر أزمة في تاريخه في مجال القوى البشرية: الهروب الجماعي للضباط من الخدمة الدائمة والمقاتلين الجيدين وضباط الصف الذين يغادرون الجيش للحصول على وظائف مدنية.

وفي تحذير لعوفر شيلح في 19-3-2023 قال: "يجب أن يقال بوضوح في آذان المسؤولين: استمرار الاندفاع إلى التشريع دون مفاوضات، وتنفيذ الإجراءات الإضافية المدرجة في اتفاقيات الائتلاف (على سبيل المثال القانون الأساسي: دراسة التوراة)، سيؤدي إلى انهيار نموذج الجيش الشعبي في النظامي والاحتياطي، ورحيل واسع للموظفين الدائمين وإلحاق الضرر بأمن إسرائيل لأجيال. تصريح رئيس الشاباك السابق نداف أرغمان، الذي ينص على أنه إذا تم تمرير التشريع كما هو، فإن الشاباك قد يتفكك من الداخل، ينطبق أيضاً على الجيش الإسرائيلي. يجب على رئيس الأركان وقيادات هيئة الأركان العامة أن يعرضوا الصورة على المستوى السياسي بكل جدية. وعلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع وأعضاء الحكومة وكذلك أعضاء المعارضة أن يعلموا أن ما هو على المحك في الجانب الأمني ليس أقل من تفكك أجهزة الأمن المركزية في إسرائيل.

وأخيراً، فإن كل ما حدث هو إرهابات لما يمكن أن يحصل بشكل موسع وعميق في الجيش في حال استمر النزاع السياسي بهذه الوتيرة.

المصادر والمراجع

باللغة الإنجليزية:

- [No air force, no Israel: Why the fighter pilots' protest is an existential issue](#), midle east eye, 22-3-2023
- [A mass wave of Israeli army refusal could be a transformative moment](#), +972 magazine, 5-3-2023
- [The IDF is being dragged into Israel's political crisis](#), jewich news sendicate, 23-3-2023
- [IDF chief said to warn PM of deepening military crisis if judicial overhaul approved](#), times of Israel, 23-3-2023
- Four things you might not know about militarism in Israel, afsc, 3-3-2019

باللغة العبرية:

- [تنطوي فترة ولاية هرزي هاليفي على تحديات معقدة: التحدي الملتهب - إبعاد الجيش عن السياسة](#), معاريف، 2023-1-13
- [تراكم التحديات للعلاقة بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي: معاني وتوصيات للعمل](#), inss، 2023-10-14
- [تحذير استراتيجي: الانقسام الداخلي بسبب الترويج للإصلاح يهدد الأمن القومي لإسرائيل](#), inss، 2023-3-21
- [رأي - تحذير: جيش الدفاع الإسرائيلي يتفكك](#), inss، 2023-3-19
- [تحديات بناء القوة أمام رئيس الأركان الجديد](#), inss، 2022-10-24
- [رفض الخدمة هو المسمار الأخير في نعش "إسرائيل"](#)، معاريف ترجمة هدهد، 2023-3-24
- [من بوتقة، تحوّل الجيش الإسرائيلي إلى محدث فجوات في المجتمع الإسرائيلي](#)، ذا ماركر، 2022-12-9
- [إذا ذهب الجنود الإسرائيليون العلمانيون إلى الجحيم ، فمن سيحل محلهم؟](#)، هآرتس، 2023-3-24

باللغة العربية:

- ["تعلم التوراة كالخدمة العسكرية" في إسرائيل](#)، عربي الجديد، 2022-12-28